دولة الإمارات العربية المتحدة

مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

العدد السابع عشر

إسلامية فكرية
ثقافية محكمة

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية فكرية ثقافية محكّمة

العدد السابع عشر

١٤١٩ هـ

١٩٩٩ م

المحتويـــــــات

- **الافتتاحية**

التحرير ..... ٧ – ٨

- **بحوث الشريعة وأصول الدين**

أ. د. حسن أحمد مرعي ..... ٩ – ٤٦

- **حكم قتل المدنيين الحربيين حال اختلاطهم بالمقاتلين الحربيين**

د. حسن عبد الغني أبو رغدة ..... ٤٧ – ٧٠

- **معالم عالمية «العلم» في القرآن الكريم**

د. مصطفى فوضيل ..... ٧١ – ٩٧

- **طاعة الوالدين في الطلاق**

د. سائد بكداش ..... ٩٩ – ١٣٢

- **بحوث اللغة العربية**

- **الشعر والمتلقّي**

أ. د. وليد إبراهيم قصّاب ..... ١٣٣ – ١٤٧

- **ضرورات الترجمة من لغات الأمم الإسلامية إلى العربية: مترجمات محمد إقبال نموذجاً**

د. عيسى علي العاكوب ..... ١٤٩ – ١٧٧

- **الاحتجاج بلفظ الحديث في النحو واللغة**

د. أحمد زكريا ياسوف ..... ١٧٩ – ٢٠٥

- **فتاوى شرعية** ..... ٢٠٧ – ٢١٢

- **أخبار الكلية** ..... ٢١٣ – ٢٢٧

الاحتجاج بلفظ الحديث

في النحو واللغة

د. أحمد زكريا ياسوف(*)

المقدمة:

لقد هيأ الله عز وجل لكنوز الحديث الشريف من الأئمة من تحرّى الدقة في الرواية، والتصنيف ودراية متون الحديث، فكان هؤلاء البررة الأساطين في العلم، والمثل الأعلى في تطبيق المنهج العلمي في المعرفة. فما كان منهم إلا استنهاض الهمم للمحافظة على السنة المطهرة، فحقّت لهم صفة «ورثة الأنبياء».

فالبحث في الحديث الشريف بحث قيم، إذ يسهم الباحث في خدمة هذا المصدر التشريعي، ويجلّي اهتمام العلماء القدامى والمعاصرين بمتن الحديث الشريف، ويؤكد جهد المحدثين في السند والمتن معاً خلافاً لما يرى بعض المستشرقين وغيرهم من الدارسين الذين يتفوهون بشبهات مختلفة تدل على جهل وأغراض غير موضوعية، لتؤثر في مقومات الفكر الإسلامي وتنال منه.

ومن مظاهر العناية بالمتن البحث في مسألة الاحتجاج بالحديث، ولا سيما أن الدارس يجد قلة النصوص النبوية أو ندرتها في كتب النحو والأدب هذه الأيام، ويرتدف هذا قلة الدراسات الأدبية حول الحديث النبوي بذريعة الوضع والرواية بالمعنى، مما يدل على تقصير وبعد عن مصطلح المحدثين ووقائع التاريخ التي توجب الاحتجاج بالحديث النبوي.

لذلك نحاول أن نناقش أقوال من استبعد الاحتجاج، خلال منهج الصحابة رضوان الله عليهم في الحرص على الرواية باللفظ والتشبيه ودقة التحري، لنبين أن هؤلاء البررة كانوا أساتذة في المنهج لمن تلاهم من التابعين وأتباعهم وإلى أن دوّن الحديث ووصلنا سالماً من

(*) مدرس علوم القرآن والحديث بجامعة حلب

التحريف والشوائب بما يستوجب الاحتجاج به والعودة إليه في مختلف قضايانا الفكرية، ويتطلب الأمر أن نذكر أشهر الصحف التي تثبت كتابة الحديث في العهد النبوي، لندقق بهذا حجة الرواية بالمعنى.

ثم نذكر أقوال العلماء المختلفة إزاء هذه القضية، ونناقشها من خلال إيراد نصوص تثبت ما نذهب إليه من غير تقول أو تزيد أو إنكار مع ما تسعفنا به الموضوعية العلمية التي تُطلب في مثل هذه الدراسة المنوطة بنص ديني.

وسنذكر الحجج المانعة من الاحتجاج وهي الرواية بالمعنى ووجود الأعاجم بين الرواة، وقد قسمنا الدارسين إلى ثلاث فئات، فئة أخذت بمطلق الاحتجاج، وفئة أخذت بإطلاق المنع، وفئة وسط مع عرض لأداء هذه الفئات ومناقشتها.

أولا: حرص الصحابة على اللفظ:

أدرك الصحابة الكرام منزلة السنة النبوية فتمسكوا بها، وأعطوا الدروس الوافية في شدة الحيطة في الرواية، وكانوا يمثلون الرعيل الأول المبارك الذين حفظوا في صدورهم ألفاظ السنة النبوية حفظاً يستجلب الانتباه ويدعو إلى العجب، فكانت عقولهم سجلات حافظة، وقد ساعدهم على الجانب الأول قوة إيمانهم، وساعدهم على الجانب الثاني صفاء الذهن بأثر البيئة العربية والمناخ، والتلهف الشديد مما يدفع إلى حفظ ما يسمع، لأنه تفسير وجودهم، وضمائرهم في الدنيا والآخرة، وكانوا يحفظون الأشعار الكثيرة بدافع التفكّه والترف غير مجبرين، أما حفظ الحديث فهو قضية الدين الحق، إذن فمؤهلات الحفظ موروثة بالعروبة ومكتسبة بالإسلام.

وثمة عنصر زمني يتجاهله الذين يتنطعون وينكرون أن تكون هذه الأحاديث كلها للنبي عليه الصلاة والسلام، فيكبرون أن يكون هذا الحجم من حفظ الصحابة وقول النبي الكريم، ويقولون هذا تحت ستار تنقية الدين وغربلة التراث،وما هو إلا عداء وحقد مما يفضحه الله الذي يحفظ كتابه، ويصون السنة ويحرسها، فالصحابة لم يتلقوا السنة جملة واحدة، بل تلقوها منجمة على مدى ثلاثة وعشرين عاماً وبحسب المناسبات فحفظوها وصارت جزءاً من كيانهم.

وكان للصحابة منهجان واضحان إزاء الرواية وهما: الاحتياط والتثبت.

١ـ الاحتياط:

ويفيد الإقلال وتحري الدقة في الرواية حتى اشتهر عن عمر رضي الله عنه التشديد على الإقلال في الرواية ثم نهج الصحابة بعده هذا النهج «ولم ينهج الصحابة هذا السبيل لقلة ما لديهم من الحديث، بل فعلوا ذلك حرصاً على السنة وصيانة لها، واحتياطاً للدين ورعاية لمصلحة المسلمين، لا زهداً في الحديث النبوي ولا تعطيلاً له، وقد ثبت عن الصحابة جميعاً تمسكهم بالحديث الشريف، وإجلالهم إياه وأخذهم به»(١) إذ لا يمكن تعطيل الحديث وهو المصدر الثاني للتشريع.

وبلغ بهم التحري مبلغاً كبيراً وثمة شواهد وفيرة قدمها الخطيب البغدادي (٤٦٣)(٢) وغيره، نذكر منها ما رواه التابعي عمرو بن ميمون (ـ ٧٤هـ) مما يدل على الورع الشديد من التقول في تغيير الألفاظ، قال: ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه قال: فما سمعته يقول بشيء قط (قال رسول الله ﷺ)، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ، قال (ميمون): فنكس، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محلّلة زرارُ قميصه، وقد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، قال: أو دون ذلك، أو فرق ذلك، أو قريباً من ذلك أو شبيهاً بذلك»(٣).

وروى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج في هذه الأمة ـ ولم يقل منها ـ قوم تحقرون صلاتهم مع صلاتكم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حلوقهم ـ أو حناجرهم ـ يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية»(٤). فقد بلغ به الحرص والتورع إلى تأكيد حرف الجر، ثم وضع كلمة «حناجرهم» جانب «حلوقهم»، مع أن العبرة في المعنى الكلي وهو عدم قبول قراءة القرآن من هذه الفئة الخارجة على الجماعة.

٢ـ التثبت في صحة الرواية:

ويكون ذلك عند تحمل الرواية وعند أدائها، مثل استحلاف الراوي طلب بينة على

(١) أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص /٨٢/

(٢) راجع: الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب البغدادي، ص/٩٨، والكفاية، ص/ ٢٠٥، وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٧٩/١ ومراجع أخرى.

(٣) ابن ماجه، المقدمة باب الوقوف في الحديث: ١٠/١، ح(٣٣) ونكّس: طأطأ رأسه.

(٤) رواه البخاري في فضائل القرآن، ومسلم في الزكاة، باب ذكر الخوارج (١٠٦٤)، والموطأ في القرآن، باب ما جاء في القرآن: ٢٠٤/١ وأبو داود، السنة، باب الخوارج (٤٧٦٤)، والنسائي، الزكاة وباب في المؤلفة قلوبهم: ٨٧/٥.

النقل، ومنه ما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى الأشعري كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي، فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع «فقال: والله لتقيمن عليه ببينة، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ فقال: أبيّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك «فقال عمر لأبي موسى: أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ»(١).

وكان الصحابة جميعهم على معرفة بالحديث، ولكن كان الكثير منهم في حال تحمّل للرواية، فأبو بكر رضي الله عنه، على سبيل المثال، كان قليل الرواية على لزومه الشديد للنبي الأكرم عليه الصلاة والسلام(٢)، فكلهم عدول حفظة، ولكن برزت مواهب كل منهم في منحى، فهناك المحارب والسياسي والمحدث والفقيه، وكان ثمة اهتمامات خاصة وجدها النبي عليه الصلاة والسلام في أبي هريرة حافظة الإسلام رضي الله عنه، فدعا له بالحفظ، وما دام الإسلام حقيقة علمية، ودينا يخلو من الخرافة والتخرصات، فلا سبيل إلى إضفاء طابع السحر على حديث بسط الرداء لأبي هريرة والدعاء له بعدم النسيان(٣)، وهكذا يسعى المستشرقون وأتباعهم من أبناء جلدتنا إلى التشكيك بحفظ الصحابة والتابعين، بالإضافة إلى التحجج الفارغ بالنعرات والخلافات السياسية، لكي يسلّم المرء بأن السنة كانت سلوكاً شخصياً وليس وحياً إلهياً يستمر مع استمرار القرآن، ولكنهم يقعون في أخطاء فادحة، لأن النفاق والحكمة لا يجتمعان.

ولقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يحثهم على طلب العلم وتفهم جزيئات ما ينطق به، فعلّمهم الدقة الحرفية بأوامره ونهجه التطبيقي، فتعلموا دروساً في الحرص على لفظ الرواية، والاستيثاق من الخلفاء الراشدين، ولقد بلغ بهم الحرص إلى منع ذكر اللفظ المرادف، بل إلى منع تقديم عبارة، لذلك كان الرواة التابعون يذكرون اللفظين معاً، إن لم

(١) البخاري في الاستئذان، باب التسليم والاستئذان، ومسلم، الآداب، باب الاستئذان ح (٢١٥٤) والموطأ، الاستئذان، باب الاستئذان (٩٦٣/٢)، أبو داود، الأدب، باب كم مرة يسلم الرجل (٥١٨٠)، والترمذي، الاستئذان، والآداب، باب ما جاء في الاستئذان ثلاثاً ح (٢٦٩١).

(٢) انظر أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة، محمد عوامة، ص/ ٨٢-٨٣.

(٣) انظر الحريم السياسي (النبي والنساء)، فاطمة المرنيسي، ص/١٥.

يستوثقوا أيهما الوارد قطعاً، وإن لم يكن ثمة فرق بينهما في المعنى على الإطلاق، مثل سنة رسول الله وسنّةُ رسولُ الله ﷺ، وهذا جهد تفرّد به العلماء المسلمون[1].

ولم يكن الصحابة كلهم أميين لا يجيدون الكتابة، بل أذن النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام بالكتابة لبعضهم بعد الاستئذان منه، فبعضهم كان يكتب الحديث بين يدي النبي الكريم، وكانوا يعقدون الحلقات ويتذاكرون ويتداولون الحديث ويصحح بعضهم لبعض، وكان النبي عليه الصلاة والسلام مرجعهم إذا أشكل عليهم شيء أو شكّوا في أمر[2].

ومن المعروف أن بعضهم احتفظ بصحف شخصية كتب فيها أحاديث، فكثير منهم كان يجيد الكتابة بل على ثقافة عصرية حينذاك، وطبيعي أن يسجل الصحابي أحاديث هي المنظم الكلي لسلوكه مع ذاته ومع الآخرين، وتبين العمق الفكري المخبوء بين جنبيه، والذي يعتز به، والذي يحدد مصيره الأبدي، وليس من قبيل الترف الذهني، وهذه الصحف تمثل مرحلة الكتابة غير الرسمية، وتمثل حالات فردية تعضد عموم الكتابة الرسمية وتردفها في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

ومن هذه الصحف:

الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما وقد بقيت إلى عصور متأخرة ولكنها لم تصل إلينا كما كتبها ابن عمرو، بل وصلت إلينا عن طريق الإمام أحمد ابن حنبل (ـ ٢٤١ هـ) في مسنده[3] والصحيفة الصحيحة لهمّام بن منبه (ـ ١٣١هـ) التابعي الجليل الذي لقي أبا هريرة رضي الله عنه، وكتب عنه صحيفة سماها (الصحيحة) وهي منشورة وتضم مئة وثمانية وثلاثين حديثاً[4] وصحيفة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وصحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وكان التابعي الجليل مجاهد بن جبر (ـ ١٠٤هـ)[5] يحدث عنها، واشتهر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بطلب العلم وعندما توفي ظهرت كتبه وكانت حمل بعير إذ ما فتيء يُسأل بعد وفاة النبي ﷺ[6].

---

(١) انظر هذه الحقائق التي دوّه بشرفها الخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٧٠ ـ ١٨٣.

(٢) انظر: السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، ص /١٣٥.

(٣) أسد الغابة لابن الاثير: ٣/٢٢٣ والسنة قبل التدوين، ص/ ٢٩٤.

(٤) أقدم تدوين في الحديث أو صحيفة همام، د. محمد حميد الله، ص/٣٣،٣٠/ والسنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، ص/٣٥٥،٣٥٧.

(٥) طبقات ابن سعد: ٥/٣٣، والسنة قبل التدوين، ص/٣٥٣، وعلوم الحديث، د. صبحي الصالح، ص/٣٧.

(٦) طبقات ابن سعد: ٥/٢١٦، والسنة قبل التدوين، /٣٥٢.

وثمة صحف أخرى ربما تكون صغيرة أو خاصة بموضوع فقهي، إذ جمع سمرة بن جندب رضي الله عنه أحاديث في نسخة رواها عنه ابنه سليمان، وكان عند سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنه كتاب أو كتب تتضمن طائفة من الأحاديث النبوية[1].

ومن الصحف الصغيرة صحيفة صدقة السوائم التي وجدت في قائم سيف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما اشتهرت صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه التي كان يعلّقها في سيفه، وفيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات وحرم المدينة ولا يُقتل مسلم بكافر[2] كل هذا فضلاً عن حفظ الصحابة، فيترجّح أنهم رووا باللفظ وما رووه نص يحتج به في النحو واللغة والأدب والبلاغة.

ثانيا: الاحتجاج بالحديث:

وقد انقسم النحويون إلى ثلاث فئات تجاه قضية الاحتجاج بالحديث، فئة ترى أن الرواية كانت بالمعنى، فلا تحتج بالحديث، وفئة ترى أن الرواية باللفظ فتحتج بالحديث، وفئة اتخذت منهجاً وسطاً في الأمر، وسنطوف بآرائهم بوجازة غير مطنبين.

١ـ فئة مطلق الرفض:

وقد وقفوا على حجتيّ الرواية بالمعنى ووجود لحن الأعاجم

أ - الرواية بالمعنى:

وقد كان أبو حيان الأندلسي النحوي المفسر المعروف (- ٧٤٥ هـ)، ممن رفض الاحتجاج بالحديث في النحو مسفهاً رأي العالم النحوي صاحب التصانيف ابن مالك (-٦٧٣ هـ)، يقول أبو حيان: «إن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ، لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «زوّجتُكها بما معك من القرآن، ملكتكها بما معك»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فتعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يُحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتى الرواة بالمرادف، ولم يأتوا بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب،

(١) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر: ٧٢/١.

(٢) الكفاية للبغدادي، ص/٢٥٣، مسند الإمام أحمد: ٤٤/٢ والسنة قبل التدوين، ص/٢٥٢.

ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ، فبعيد جداً، لا سيما في الأحاديث الطوال»(١).

وينبغي أن نصدّر مناقشتنا لأبي حيان بأمرين مهمين: الأول أن الرواية بالمعنى إنما ـ كانت إن وجدت على قلة ـ قبل عصر التدوين في مصنفات، وهي بعد التدوين غير جائزة، والثاني: إمكان الرواية بالمعنى في الأحاديث الطويلة كما رأى أبو حيان، ولكن لا يمكن ردّ الأحاديث القصيرة التي يفترض أن تروى بألفاظها لسهولة الأمر، فلا يصح إطلاق الرفض.

أما النص الذي احتجّ به أبو حيان فالمرجح أنه عليه الصلاة والسلام نطق بلفظ يوائم سؤال الصحابي في حديث التزويج الذي يستند إلى رواياته المتعددة رافضو الاحتجاج بالحديث، إذ كان يقول الصحابي مثلاً: زوجنيها، ويمكن أن يكون الجواب بلفظ «أنكحتكها» وربما قال له: «اذهب فقد ملّكتكها بما معك من القرآن»(٢)، وهي رواية الإمام البخاري، فبهت الصحابي للمفاجأة، فشرح له بقول آخر: «اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن»(٣)، وعلى سبيل التوكيد المعنوي من أساليب البلاغة، إذ أكّد الملكية بالتزويج، ونرجح أن يكون لفظ الاثنتين: الملكية والنكاح، بحجة تأكيده لمعنى الملكية، ولأن النكاح لفظ شرعي، وقد ورد أربع مرات عند الإمام البخاري، ومرة واحدة عند الإمام مسلم «اذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن»(٤).

وقد ورد الحديث عند الإمام البخاري بلفظ الملكية ست مرات، ومرة عند مسلم، ومرة عند النسائي ولدى اتباع أصح الأسانيد في كتب الحديث نرجّح لفظة الملكية كما هي عند الإمام البخاري: «اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن، وتبقى سائر الألفاظ على سبيل الرواية بالمعنى، إن لم يكن ثمة توكيد في اللحظة نفسها إذ يتطلب الموقف إعادة الكلمات

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص /١٧/

(٢) البخاري، فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر قلب، ٤/١٩٢٠، ح(٤٧٤٢)، ومسلم، النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، ٤/١٠١٩، ح(١٤٢٥)، والنسائي، النكاح، باب التزويج على سور من القرآن ٦/١١٣.

(٣) البخاري، النكاح، باب التزويج على القرآن وبغير صداق، ٤/١٩٧٧، ح(٤٨٥٤).

(٤) البخاري، النكاح، باب إذا كان الولي هو الخاطب، ٥/١٩٧٢، ح(٤٨٣٩)، وباب السلطان ولي، ٥/١٩٧٣ ح(٤٨٤٢)، وفضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن، ٤/١٩١٩، ح(٤٧٤١)، والوكالة، باب وكالة المرأة الإمام في النكاح ٢/٨١١، ح(٢١٨٦)، ومسلم، النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن، ٤/١٠١٩، رواية أخرى للحديث السابق بلا رقم.

بمرادف أو بمفسِّر، كما أن الملكية في الإسلام أعمّ من التزويج، كما هي الحال في الأمة التي يكون عقد شرائها فوق عقد نكاحها ومغنياً عن عقد النكاح.

ويمكن أن يكون كلام الإمام ابن حزم (الأندلسي (ـ٤٥٦ هـ) رداً على ما سبق من أبي حيان، إذ يقول: «وليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث، إذا كان المعنى واحداً، لأن النبي ﷺ صحّ عنه أنه كان إذا حدّث بحديث كرّره ثلاث مرات، فنقل كل إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث، إذا كان المعنى واحداً»(١).

وقال ابن سعيد التونسي (ـ ١١٩٩ هـ) في كتابه «زواهر الكواكب لبواهر المواكب»: إن أراد أبو حيان أن لا وثوق في شيء من الأحاديث بأنه لفظ رسول الله ﷺ كما يدل عليه كلامه، ولو بمعنى الظن القوي الكافي، في مثل هذه الصياغة كان في المرتبة العالية من البطلان، فإن بعض الأحاديث، بل كثيراً منها لم يختلف فيها الرواة أصلاً، فكان ذلك كالإجماع منهم على أنها لفظ رسول الله ﷺ»(٢).

ونخلص إلى أن اختلاف المناسبات أدى إلى تغيير من الإطالة والقصر، وغير هذا ولا يعني هذا أن ثمة رخصة عامة بالرواية بالمعنى تؤدي إلى تناقض بيّن واختلاف، كما أن جميع الوجوه تتضمن الشكل الفني الرائع، ونظن كما أسلفنا أن الأحاديث الطويلة قد تكون رويت بالمعنى مثل القصص النبوية، مع كونها أقصر من القصائد الشعرية التي يحفظها الصحابة وتابعوهم، أما الأحاديث القصيرة فهي مروية باللفظ من غير شك.

ونؤكد أخيراً أن رواية الثقات لا تخلّ بخصوصية أسلوب الحديث، فالروايات المختلفة كلها تتضمن الجهة البلاغية، ويقول الدكتور نور الدين عتر: «نلفت النظر إلى أننا في الدراسة الأدبية نتطلب لفظ الحديث، لأنه مطلوب بشكل أساسي في الدراسة الأدبية، ونستطيع أن نقول: إن من تحرى رواية الثقات واختبرها وجدها تحرص على رواية الحديث بلفظه في معظم الأحوال، وإن ما يروونه بالمعنى قليل، وأكثر ما يكون بوضع لفظ موضع آخر، مما لا يبعد الباحث عن أسلوب الحديث النبوي الأصلي، ويستطيع إن كان له إلمام بفن المصطلح أن يتوصل إليه، ويعرفه ويتخيّره للدراسة الأدبية»(٣).

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم ١/١٣٩.
(٢) زواهر الكواكب، ابن سعيد التونسي ص/ ١٤٦.
(٣) علم الحديث والدراسات الأدبية، د. نور الدين عتر، ص/ ٦٤

ونستشهد لهذه الفكرة بالحديث: «إنما الأعمال بالنيات...» فقد ورد بلفظ آخر هو «الأعمال بالنيات»، وبلفظ «إنما الأعمال بالنية»، وكل هذه الروايات تتضمن جمالية أسلوب الحصر، فصيغة «إنما» تفيد الحصر، كذلك «الأعمال بالنية» لأن النية هنا اسم جنس(١).

وإلى جانب هذه الحقيقة البلاغية نقول: إن أي تغيير باللفظ المفرد أو المركب هو تغيير للمعنى، فإن ثمة فروقاً طفيفة أو كبيرة بين المترادفات، أما التركيب فإن فنطاق عالم البلاغة يؤكد أن الفكرة تتغير بتغير صورها من تقديم وتأخير وغير هذا من استخدام الضمائر والتعريف والتنكير، ولكن تُقبل التغييرات الطفيفة في صياغة الحديث على أنها لجوء لا بد منه إذا تعذر النقل الحرفي ما دام لا يغير المعنى، ونؤكد أنه لا يوجد في علم اللغة اللفظ والمعنى في عالمين منفصلين، فالتقسيم إلى لفظ ومعنى تجريدي لتسهيل الدراسة وليس يوجد في الواقع، فالصوت بلا معنى لا يسمى لفظاً، فهو تقسيم فرضي تجريدي لا ينفي أن الإنسان لا يفكر بالمعنى إلا بوساطة ألفاظ ولا يوجد مدلول له دالان، أو فكرة لها (كلامان)، وهذا الأمر بدهي.

تبين لنا مما سبق أن الأصل والأَوْلى في رواية الحديث أن تكون باللفظ عند الصحابة، مما يعد النمط الحق لتابعيهم الكثيرين ممن نقل باللفظ، إذ حافظوا على الحروف والنقط وصيغ الإعراب، والتقيد باللفظ محتم في كثير من الحديث كما في نصوص الأحكام والنصوص القصيرة والبلاغة والأحاديث المتواترة، كما أن مقدار المختلف في روايته على اللفظ أو المعنى قليل ودائرة الاختلاف صغيرة، وإيراد النص دون التصرف به هو الأقرب، حتى كان الرواة مدرسة في الأمانة العلمية(٢).

ولربما اعتمد الرافضون على بعض النصوص التي تؤكد حرية تصرف الصحابي وغيره في نص الحديث، كما جاء عن عائشة راوية الإسلام أم المؤمنين رضي الله عنها التي قالت لابن أختها عروة بن الزبير: «يا بني، بلغني أنك تكتب عني الحديث، ثم تعود

(١) انظر فتح الباري في شرح البخاري، لابن حجر: ١/١٥، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، للبدر العيني: ١/٢١، وقد ذكر خمس روايات: إنما الأعمال بالنيات، الأعمال بالنية، والعمل بالنية، إنما الأعمال بالنية، الأعمال بالنيات، وكلها صحيحة أوردها البخاري في مواضع مختلفة.

(٢) انظر: الكفاية، الخطيب البغدادي، ص/١٧٤/ والسنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، ص/١٠٧/ ففيه شواهد وافية على دقة النقل.

فتكتبه، فقال لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قال: لا، قالت: لا بأس بذلك[1].

أرادت أن تسهل على هذا التابعي، لعلمها بأن الكتابة أكثر صوناً واستمراراً للحديث، فسمحت له بالحديث مع رخصة مشجعة، هذا التسهيل يتضمن تغييراً طفيفاً فصيحاً، وربما استشهد النحاة الرافضون بقول سفيان الثوري (- ١٦١ هـ): «إذا قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت، فلا تصدقوني إنما هو المعنى»[2].

ولكن هذا كلام يدل على تورع شديد من الإمام المحدث خشية التقول على رسول الله ﷺ، لأن الإفادة الدينية من المضمون الفكري هي القصد في نهاية الأمر، ولا يعني ما نُقل هنا أن نقل الرواية بالمعنى هو ديدن الرواة، وأنه أمر تفرضه الملكة البشرية التي يفترض فيها أن تحفظ كل ما تسمع بنصه وألفاظه، فالمهم والمقدَّم النقل باللفظ، لأنه كم يفترض أن يُحفظ ويُفهم.

بيد أن لسان حال النحاة يقول: إذا كان التابعي ينقل بالمعنى، فتصرف الصحابي أكبر، وليس بين أيدينا تبعاً لهذه النتيجة لفظ ينسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ولكن الحقيقة خلاف هذا الوهم، ذلك لأن «الرواية باللفظ هي الأصل، وأن بعضاً من أئمة الحديث كان يرى الرواية بالمعنى، ويتسمّح في تجويزها، على أنها صارت رخصة عند الضرورة، وفي موضوعات معينة مخصوصة، ولم يكن ليصدر قراره هذا على إطلاقه، ولم يعلن أن ذلك مشاع وحتى مباح لكل من هب ودب»[3].

ومن هذه الرخص ما يكون في الإفتاء والمحاجّة مما يكتنفه الاختصار أو السرعة لمقتضى الحال كما ذكر الإمام ابن حزم إذ يقول: «وحكم الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يورد بنص لفظه، لا يبدل ولا يغير، إلا في حال واحدة، وهي أن يكون المرء قد ثبت فيه، وعرف معناه يقيناً، فيسأل فيفتي وموجبه، أو يناظر فيحتج بمعناه وموجبه... وكذلك القول فيما جاء من الحُكْم في القرآن، ولا فرق، وجائز أن يخبر المرء بموجب الآية، وبحكمها بغير لفظها، وهذا ما لا خلاف فيه من أحد»[4].

(١) الكفاية، الخطيب البغدادي، ص/ ٢٠٥.
(٢) جامع الأصول، لابن الأثير: ١/١٠١.
(٣) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات، د. محمد ضاري حمادي، ص/٣٩٣-٣٩٤.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي: ٢/٨٦.

وتلك ضرورة تُحوج إلى الرواية بالمعنى بعد عهد التدوين، مع أن التدوين بدأ في مطلع القرن الثاني الهجري، فلا تتغير النصوص ما دامت مضبوطة في مصادرها، وكان في إمكان النحاة الاحتجاج بالمدوّن من الحديث، إذ سبق التدوين أو رافق جمع اللغة، ووضع النحو بشكل تام.

وذكر حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (- ٥٠٥ هـ) الرواية بالمعنى قائلاً: «نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب، ودقائق الألفاظ. أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم فقد جوّز له الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجماهير الفقهاء، أن ينقله على المعنى إذا فهمه، وقال فريق آخر: لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يرادفه أو يساويه في المعنى، كما يبدّل القعود بالجلوس، والعلم بالمعرفة، والاستطاعة بالقدرة»(١).

ويبدو جلياً أن الإمام الغزالي يريد الرخص قبل التدوين، إذ اتفق العلماء على منع الرواية بالمعنى، بعد أن دوّن الحديث في الكتب كما أسلفنا. والرأي الثاني (الترادف والمساواة في المعنى) ليس تخفيفاً بل هو الأشد، لأنه يقتضي اشتراط المحافظة على التركيب البنائي اللغوي، وهو غالب ما يقع من الرواية بالمعنى من الثقات المتقنين(٢).

وليست الرواية بالمعنى التي هي ضرورة وفي دائرة ضيقة، سبيلاً إلى وقوع وهم إذا كان المحدث ثقة ضابطاً عالماً بالعربية وهذا ما يدفعنا بإيمان إلى استبعاد ما ذهب إليه الدكتور صلاح الدين الإدلبي من أن الوهم في الرواية كان نتيجة للرواية بالمعنى، إذ يقول: «ولا بد أن تكون الرواية بالمعنى قد ساعدت على وقوع الوهم لأن الراوي الملتزم باللفظ أبعدُ عن طروء الوهم له من الراوي الذي يلتزم بالمعنى دون اللفظ»(٣).

وقد تمسك محمود أبو رية بادعاءات واهية لا تثبت لبرهان في كتابه «أضواء على السنة المحمدية» حول الرواية بالمعنى، قاصداً إلى إبعاد المسلمين عن النهج المحمدي القويم والسنة المطهرة، وراح ينكر صحة الألفاظ، ويكذّب الرواة فاتحاً ثغرة يطلّ منها ضعاف

(١) المُستصفى، الغزالي: ١٦٨/١ وانظر الرسالة للشافعي، ص/٣٧٠.

(٢) انظر علوم الحديث، لابن الصلاح، ص/٢١٤، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص/٤١/ ومنهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص/٢٠٢، وغيرها.

٣) منهج نقد المتن، د. صلاح الدين الإدلبي، ص/٧٧.

الإيمان وأصحاب الأهواء المريضة مما يعدّ زاداً وفيراً للمستشرقين وأذنابهم يحضّره دخيل على الأزهر الشريف.

ويقول فيه الدكتور محمد أبو شهبة: «كانت العلمية تحتم عليه أن يعرض لبيان وجهة نظر القائلين بالاحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية والصرفية، ولا سيما أنّ منهم إمام جليل هو ابن مالك صاحب الألفية المشهورة، ثم بعد ذلك يرجح ما يراه، ولكنه التزم رأياً وتعصّب له»(١).

إذن فقد أراد المغرضون أن يعمموا الرواية بالمعنى على ضيقها الواضح، ليزيدوا في التشكيك في الحديث المصدر التشريعي الهام الذي بنيت عليه وارتكزت إليه أسفار الفقه الإسلامي وأصوله وفتاويه، تلك الأسفار الحافلة بالتشريعات الصالحة لكل مكان وزمان مؤكدة إنسانية الإسلام وشموليته، ففي تعميمهم الخاطئ هذا تفريغ للحديث من الطابع الفكري الصحيح، ولكنهم لن يحققوا شيئاً من أغراضهم.

يقول الدكتور محمد أبو زهو: «يقول دعاة الإلحاد - ويقصد أبارية - إن الأحاديث قد رواها الرواة بالمعنى لا بالألفاظ المسموعة منه ﷺ، وكان هذا شأن الرواة في كل طبقة، يسمعون الأحاديث بألفاظ، ثم يروونها بألفاظ أخرى، وهكذا حتى وصلت إلينا وقد انطمست معالم ألفاظها ومعانيها، وكان للرواية بالمعنى ضرر كبير في الدين واللغة والأدب، ولهذا لم يثق العلماء على اختلاف مشاربهم بالأحاديث، فالمتكلمون ردّوا منها مالا يتفق مع أصولهم، والفقهاء أخذوا منها وتركوا، وعلماء العربية لما رأوا الأحاديث قد رويت بالمعنى، ولم يعلموا علم اليقين لفظه ﷺ الذي نطق به، رفضوا أن يستشهدوا بها في إثبات اللغة وقواعد النحو في الوقت الذي يستشهدون فيه بكلام أجلاف العرب الذين كانوا يبولون على أعقابهم، قالوا: وكان الواجب يقتضي أن تكتب الأحاديث بين يديه ﷺ كالقرآن، ويتلقاها الرواة طبقة عن طبقة مضبوطة الألفاظ متواترة حتى يمكن الوثوق بها»(٢).

وكأنما وصل بهم ضيق الفكر والتعصب أن يشترطوا أو يقترحوا منهجاً آخر على

---

(١) دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، ص/ ٢٦٠، وانظر أضواء على السنة المحمدية لأبي رية هذا ص/ ٧٦، ١١٠، وتجد فيه أقوالاً لا يتفوّه بها مسلم عاقل.

(٢) الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، ص/١٩٩، وانظر السير الحثيث، د. محمود فجال، ص/١٠٢.

النبوة، ولو كان تعميم الكتابة بين يديه ﷺ هو الصحيح والناجع لما قصَّر عنه، ولكنها الحكمة العالية التي تحاشت بإلهام وبراعة خلط الإلهي بالنبوي في القرآن والسنة.

ومن المستبعد في هذا المقام أن نظن مع الدكتور شوقي ضيف بأن اللغويين على اختلاف مدارسهم في الكوفة والبصرة وبغداد لم يستدلوا بالحديث: «لأن الأحاديث لم تكن تُروى بألفاظها كما جاءت عن رسول الله ﷺ، وإنما كانت تروى - غالباً - بمعانيها، ومن أجل ذلك كان كثير من الأحاديث تتعدّد روايته»(١).

يُستبعد هذا، لا لأن الحديث مروي باللفظ على الأغلب، فهذا قد حاولنا إثباته قبل صفحات، ولكن لأن اللغويين لم يُحجموا عن الاحتجاج بالحديث شأن النحويين في تقرير قضاياهم، يقول العلامة المحدث اللغوي محمد بن الطيب الفاسي، (- ١١٧٠ هـ): «فكتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الأحاديث والاستدلال بها على إثبات الكلمات»(٢)، ثم أصبح هذا من المسلم به في الدراسات اللغوية الحديثة(٣).

ب - اللحـــن :

أما دعوى اللحن، فإننا نلفت النظر هنا إلى اشتراط معرفة العربية في الرواية بالمعنى، لأن العلم بها لا يحيل الكلام إلى غير مقاصده، وهذا شرط الإمام الشافعي وسائر العلماء، فضلاً عما عهد عن القدامى وفصاحتهم، وأن الأعاجم تثقَّفوا بالعربية منذ حداثة أسنانهم لتلقف المعارف الدينية، وشيء آخر، أليس من الطبيعي أن يلم الراوي بالعربية ما دام يشتغل بفن قولي، إذا كانت غير ذات أهمية لمهنة أخرى، وهذا ما نفهمه من كلام الإمام المحدث الجليل شعبة بن الحجاج (- ١٦٠ هـ): «من طلب الحديث ولم يبصر العربية، فمثله مثل رجل عليه برنس، ليس له رأس»(٤)، إذ لم يتصوروا أن يشتغل بالكلام من لا يجيد الكلام، بل قال المحدّث الحافظ حماد بن سلمة (- ١٦٧ هـ): «مثل الذي يطلب الحديث ولا

---

(١) العصر الإسلامي، شوقي ضيف، ص/٣٨

(٢) تحرير الرواية في تقرير الكفاية، ابن الطيب الفاسي، ص/ ١٠٠.

(٣) انظر مثلاً البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص/ ٣٤،٣٦.

ويحسن بنا أن ننبه على الفرق بين مصطلحي الاحتجاج والاستشهاد، فالأول يعني وجود نص واحد يؤكد القاعدة النحوية فذكروا القرآن الكريم والشعر، أما الاستشهاد فيعني وجود الحديث النبوي بعد القرآن وتكون الأولوية للقرآن أو الشعر، ولهذا حفلت كتب النحو الأولى والمتأخرة باستشهادات حديثية مما يدل على اعتقادهم في نهاية الأمر بلفظ الحديث النبوي، ولهذا كنا مصرين على مصطلح الاحتجاج، ولم نصححه في المقيوسات التي قيبسناها من الدارسين الذين لم يفرقوا بين الاحتجاج والاستشهاد.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح، ص/ ٢١٨، والبرنس: قلنسوة طويلة والجلاة: وعاء.

يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها». وأمثال هذين العلمين كانوا ناقلين وفقهاء.

وذكر أبو حيان حجة اللحن التي تمنع من الاحتجاج بالحديث، إذ يقول: «وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب ولا بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون بذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم لغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة عن طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم»(١).

والحق أو وجود اللحن يعني ركاكة الحديث، وذلك مدعاة إلى رفضه في الأصل، لكونه موضوعاً مكذوباً على لسان أفصح العرب، وما لدينا من الحديث يخلو بحمد الله من الركاكة، وبهذا الصدد يقول الأستاذ سعيد الأفغاني عن مانع اللحن المشبوه: «فهو شيء إن وقع ـ قليل جداً لا يُبنى عليه حكم، وقد تنبّه إليه الناس، وتحاموه، ولم يحتجّ به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح، إلا إذا جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم، لأن بعض الناس يلحن فيه»(٢).

وهؤلاء الأعاجم الذين أسهموا في شرف نقل الحديث هم عرب سكناً ولساناً، جمعهم بالعرب وحدة الإسلام، والثقافة الإسلامية التي تشبعوا بها، وأتقنوا اللغة التي حملت لهم حضارة الإسلام وبرعوا فيها، يقول الدكتور نور الدين عتر: «والمعروف أن المحدّثين الأعاجم كانوا موالي، إذ عاشوا في كنف العرب، بل كانوا يُدعون باسم القبيلة، فيقال أبو البختري الطائي سعيد بن فيروز التابعي (- ٨٣ هـ)، وهو مولى طيء، وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها، كأبي الحُباب الهاشمي مولى شُقران مولى رسول الله عليه الصلاة والسلام»(٣).

كما يقول الدكتور نور الدين: «والبحث في الموالي يقدم إلينا صورة مشرقة عن أثر

---

(١) الاقتراح، السيوطي، ص/١٧.
(٢) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص/ ٤٢.
(٣) منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص/١٧٥، وانظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص/ ١٠٠.

الإسلام في إنهاض الشعوب، ومحو الفروق بين الطبقات، إذ رفع من شأنهم، مع أن أعراف سائر الأمم تعدّ أمثالهم طبقة دنيا»(١).

وقد سادوا في البلاد الإسلامية، مما دل على التسامح وروح الأخوة العالية في ظل الإسلام، إذ تسلموا سُدّة الحكم والسيادة في كبرى المدن الإسلامية، فضلاً عن المراكز العلمية المرموقة التي تبوؤوها، فصاروا رواد المعارف الإسلامية والقادة في العلم، على الصعيدين: النظري والتطبيقي، فهل من المستبعد بعد هذا أن ينقلوا الأحاديث، وهم الحكام والقضاة والفقهاء والعلماء الناطقون باللغة العربية، ولقد كان المحدث الأعجمي الثقة حافظاً أميناً على الشكل الذي يحمل المعنى، حرصاً منه على الدين.

وكان العجم والمولّدون من التابعين، وقد صبوا جُلّ قدرتهم في نقل الكلمات بلفظها، وهذا لا يستعصي على من عاش بين أكناف العرب الفصحاء، أو ولد بينهم، وهل فتق ذهن الناس إلى علوم العربية وتقعيدها إلا أعاجم أمثال سيبويه (- ١٨٠ هـ) فلا يخلو علم النحو بل سائر علوم العربية من الأعاجم الذين أسهموا في تقعيد العربية وتبيان اللغة والأداب.

ويقول الدكتور تمام حسان فيما يصلح رداً دامغاً على شبهة العُجمة: «هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بذؤوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح أي هؤلاء المحدثين من الأعاجم الذين يروون ما معهم من أحاديث في وسط فصيح، ولم نسمع أن هذه الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد بأكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرُّخص»(٢).

ويؤكد الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين عروبة لسان الأوائل من المحدثين إلى جانب كتابتهم ما يسمعون مما يرسخ رأي فصاحتهم وترفعهم عن اللحن، يقول: «إن قسماً كبيراً من الأحاديث دونَه رجال يحتجّ بأقوالهم في العربية، وإن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها بالإضافة إلى التشديد في رواية الحديث بالمعنى وما عرف من احتياط أئمة الحديث، وتحريهم في الرواية، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها، ممن يحتج بكلامه»(٣).

(١) منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص/ ١٧٦.

(٢) الأصول، د. تمام حسان، ص/ ١٠٦، ١٠٧ وانظر: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال، ص/ ٦٨، والضرائر: جمع لضرورة الشعر.

(٣) دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ص/ ١٦٨.

وبعد فمسألة اللحن دعوى تحتاج إلى سند متين، إذ لا يكفي رد الرواية لمجرد وجود أعاجم، فهذا قائم على التخمين مما لا يؤخذ به في العلم وفي منهج المحدثين على وجه الخصوص، فوجود الأعجمي يدعو إلى التشكيك ولكن ليس بين أيدينا نص يؤكد الأثر السلبي لوجود الأعجمي من ركاكة في التعبير أو خطأ نحوي، فالحجة تكون قوية لدى فاعلية عنصر الأعجمي لا في ماهيته.

٢ـ فئة مطلق القبول:

ويمثل هذه الفئة النحوي المشهور ابن مالك الذي خوّله علمه بالرواية الطمأنينة إلى نص الحديث النبوي فأكثر من الاستشهاد به لأنه كان على ثقة من نقل الحديث بلفظه، فقد قال عنه الدكتور شوقي ضيف: «كان أمّة في القراءات، ورواية الحديث النبوي، وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى الحديث»(١).

وهو إطلاق يجعلنا نقف بحذر من قول هذه الفئة التي تدل على حماس ديني على الأغلب مع علم ابن مالك برواية الحديث، إذ ينبغي التفريق بين الرواة وبين المرويات بحسب الموازين التي وضعها المحدثون، فلا نرضى أن نجد حديثاً واهياً في كتاب نحو أو كتاب أدب حين يتغنى الأديب بهذا الحديث الذي لا أصل له، فنحن في غنى عن هذا، لدينا من القوي الصحيح ما يُغنينا.

وليس للفئة الأولى العذر في دفع كل الحديث، إذ من الممكن العودة إلى مصادر علم الرجال، للاقتصار على الأحاديث التي رواها المحدثون العرب الخُلّص فقط، وكل الحديث على أية حال منطق عربي، وإذا كان الصحابة قد تصرفوا باللفظ، فهم عرب لُسُن، وهم جهابذة لغة، ولو وجد في الحديث شذوذ عن القاعدة النحوية العامة، لتنبه إليه أولئك العرب الخُلّص من الصحابة والتابعين، مع ما كان للموالي من معرفة باللسان العربي جاءت بالاكتساب اليومي والمعايشة والمران.

والنحويون يستشهدون بكلام العرب من العصر الجاهلي حتى العصر الأموي، فالصحابي تبعاً لهذا الحد التاريخي يمكن أن يعدّ مخضرماً في عُرفهم، والتابعي يعد إسلامياً، وتابع التابعي في عصر بني أمية، ولو احتجوا بأحاديث رواتها عرب لاحتجوا بالكم الأوفر من الحديث النبوي.

(١) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، ص/ ٣١٠

وإذا كان هدف المعتزلة عقلياً أو تعصباً لجوانب عقلية خاصة، وكان هدف النحاة في تجنب الاحتجاج بالحديث علمياً بحسب التعبير الأصح، فإن مقصد محمود أبي رية وأمثاله خارج نطاق المنطق والأمانة العلمية، لأنهم يسعون إلى نسف القاعدة الدينية والمتواترة أحياناً والتي تُبنى عليها تشريعات الإسلام، ونسف الأحكام التي رواها أبو هريرة رضي الله عنه كلها على سبيل المثال، مما يؤكد للغرب استبدال الإسلام بنظام وضعي، خلافاً لما كان عند القدامى من نحويين ومعتزلة هؤلاء الذين توهموا الصواب في منهجهم توهماً.

ولا يصح إنكار كتابة الحديث على عهده الشريف صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذ تبين هذا جلياً من خلال صحف الصحابة الكاتبين التي تحتوي على أحاديث متنوعة بين متواتر ومشهور وأحادي، وهي متناثرة في طيات الكتب الستة وغيرها من السنن والمجاميع والمسانيد، وإذا كان النحويون الأوائل لم يحتجوا بالحديث لعدم تسنّي الفرصة في الحصول على المراجع الحديثية، فإن المتأخرين منهم - وهم الأكثر - احتجوا به.

ونردف بأن علماء أصول الفقه جزاهم الله خيراً، أخذوا بالحديث الأحادي الذي يرويه صحابي واحد فحسب، في الفضائل والفقه، وأوجبوا هذا في قضايا العقيدة، ولكنهم لم يكفروا منكره، بل عدّوه آثماً عاصياً، وههنا يصرّ أتباع المستشرقين الذين ضيعوا هويتهم وما يُفتخر به من دين قويم، - على أن يكون الحديث متواتراً غير قانعين بالمشهور مثلاً لأجل اللغة، ونتساءل: هل نقلت الأشعار بالتواتر، وهل كشف القناع عن كل ما وضعه الوضاعون أمثال خلف الأحمر(- ١٨٠هـ)، وهل تنزهت الأشعار كلها من التصحيف، أو كانت بمنأى من النحل.

فلا شك في وجود تزيّد في رواية الشعر واللغة ويكون هذا التزيّد لأسباب أخرى ترفع عنها المحدثون وتنزهوا منها، كحب الظهور، وروح المنافسات لإغاظة العلماء، كما لم يكن مستندهم الحس صنيع المحدثين، ولم يشترطوا في الرواية العدالة، وإذا كان هذا ديدن الكبار التحاربر من اللغويين، فصغارهم أكثر وضعاً.

إن أوائل النحاة هم من طبقة أتباع التابعين، وكان المحدثون قد قطعوا شوطاً كبيراً عندما كان النحاة يضعون أسساً، كما أن السماع كان يقابل مدرسة الحديث التي كان رأسها الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة، وأن القياس في اللغة يقابل المدرسة العقلية مدرسة الرأي التي كان على رأسها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في العراق، ثم تبنّاها

الحنفية، فالمدرسة النحوية وليدة مدرستي الفقه هاتين، أخذت منهما قطبيّ النظام اللغوي: السماع والقياس، ولم يكن هذا من المصادفة.

مع هذا فقد اقتدى جَمَعة اللغة بجمعة الحديث النبوي، ولكن لم يبلغوا شأوهم في تحرّجهم وتحريهم وطرائق توثيقهم، وقد أصروا على إقفال المعجم العربي حيث وصلوا، وكان رواة الشعر يروون على روي الميم كذا قصيدة، وعلى روي النون كذا قصيدة، وغير هذا، في مكان واحد وزمان واحد كما ينقل الباحثون، مما لا يقبله العقل، لأن الأمر يحتاج إلى أيام وأسابيع، ولو أحكموا الحِسّ والعقل لانتفت القضية.

ثم إن اللغوي يأخذ دَواةً أو أكثر على الأغلب، فلا يعود إلا وقد أتى على حبرها من كثرة الكتابة، وكأنه يرى المادة سلفاً، على حين يقدم المحدثون الجرح بشروطه على التعديل في حكمهم على الرواة، وليس المقصد الأساسي عندهم كثرة الرواية.

ويأخذ اللغوي من أعرابي أو يقول: قال الشاعر من غير تسمية، على حين جهد المحدّثون المباركون رضي الله عنهم في كشف الأسماء، وتبيان أحوال الرواة، تحت عنوان معرفة الرجال، والمبهمات، وقد كانت المعاجم العربية صغيرة، فجاء التنافس ليضخم من حجم المعاجم، مما جعلها تنطوي على الغث والسمين، لا لشيء إلا لمنافسة المعجم القديم، ومغايرة اللاحق للسابق.

ونرى أن الأحاديث تصل إلى مرتبة من الثقة تفوق رواية الشعر، فالراوي في الشعر يمكن أن يغيّر، إذ ليس ثمة وازع ديني شديد يقف عائقاً دون ذلك، كما أن عملية التغيير سهلة المنال، فتوضع كلمة مكان كلمة أخرى على الوزن نفسه، والأمر كله دنيوي على كل حال، كما أنهم اختلفوا في عدد المعلقات الشعرية بين سبع أو عشر، فضلاً عن تفاوت قوة نسبة الأبيات للشاعر، وفي هذه المعلقات روايات مختلفة للأبيات من حيث الترتيب ومضمون البيت، ومع هذا كله احتجوا بالشعر دون الحديث النبوي.

كما لم يكن لرواة اللغة دقة المحدثين الفعلية ولا ورعهم الديني، إذ لا يتصف رواة اللغة جميعاً بالثقة في نقلهم، ولم يبلغوا شأو المحدثين في الضبط، وقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ـ ١٧٠ هـ): «إن النحارير الحاذقين الماهرين ربما أدخلوا على الناس من كلام العرب إرادة اللُّبس والتعنيت»(١).

(١) العين، للخليل: ٦/٥٢، ٥٣.

والشرط الذي اشترطه النحاة مجحف، يتضاءل أمام شروط القبول الشديدة الدقيقة في رواية الحديث، وهي العقل والضبط والعدالة والإسلام، وما يتفرع عن هذه الأصول مما تعتز به الأمة الإسلامية في توثيق العلم، ولو طبق علماء اللغة منهج المحدثين في تجميع اللغة، لتوصلوا إلى توثيق أمتن وأكبر للسان الأمة العربية، فكثيراً ما نقلوا العربية عن أعرابي ساذج يفتقد إلى شرط العقل، أو مجهول الأخلاق، ممن يفتقد إلى شرط العدل.

٣ـ فئة الوسط:

وقد توسط الأصولي المالكي المعروف الشاطبي (-٧٩٠ هـ)، فجوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، يقول: «وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، لهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصة، كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى كلامه على الحديث مطلقاً»(١).

نذيل بحثنا بقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي جاء موافقاً لنهج بحثنا في الاحتجاج كما عند المتوسطين وقد نقلته كتب كثيرة: «اجتمعت اللجنة التي أُلفت للنظر في موضوع الاحتجاج بالحديث في اللغة بناء على اقتراح فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين، وبعد البحث وضعت التقرير التالي:

١. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

١- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

٢- الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.

٣- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

٤- كتب النبي ﷺ (رسائله إلى الملوك).

---

(١) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي: ١/١٢،١٣. ولعله قبسه من كتاب الشاطبي «شرح الألفية»، وقد تبعه السيوطي في هذا الرأي وانتهى إليه انظر كتابه: الاقتراح، ص/١٦.

٥- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم (الغريب).

٦- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

٧- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين (-١١٠ هـ).

٨- الأحاديث المروية من طرائق متعددة وألفاظها واحدة[١].

والأحاديث التي هي جوامع الكلم كانت تروى للاستدلال بها على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام فهي من المحتم مروية بلفظها، وما يتعبد به كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة، وقد أفردها بعض الدارسين في مصنفات خاصة، والأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد ألفاظها مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد الطرق إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة والتابعين الذين كانوا بحق ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

أما الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، فهي مرويات الأئمة أمثال مالك بن أنس رضي الله عنه الذي عاش في المدينة المنورة حفظها المولى، والإمام الشافعي رضي الله عنه الذي عاش في مكة المكرمة حفظها الله، وخالط القبائل الفصيحة، وكان شاعراً بليغاً، والإمام التابعي عبد الملك بن جريج المكي القرشي (-١٥٠ هـ)؛ وغيرهم كثير مما لا نفيض فيه هنا.

والأحاديث التي نقلت عن رواة لا يجيزون الرواية بالمعنى مثل القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه (- ١٣٦ هـ) من أكابر التابعين بالحجاز، ورجاء بن حيوة (-١١٢ هـ) من شيوخ أهل الشام الفصحاء، وإبراهيم بن ميسرة الطائفي نزيل مكة (- ١٣٢ هـ) وحديثه في أهل مكة من الثقات البارعين، وطاووس بن كيسان الخولاني الهمداني (-١٠٦ هـ) من خيار التابعين وهو من أبناء فارس، وكان إبراهيم وطاووس يحدثان الحديث على حروفه، وكان طاووس يُعَدّ الحديث حرفاً حرفاً، والإمام محمد بن سيرين من مشاهير التابعين بالبصرة، وعلي بن المديني (- ٢٣٥ هـ)، الذي روى عنه الإمامان أحمد والبخاري[٢].

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة: ١/٧.

(٢) انظر كتب تراجم الرجال في هذا الشأن.

وننبه إلى أن النحاة الأوائل لم يحتجوا بالحديث، ولكنهم مع هذا لم يصرحوا بعدم الاحتجاج، فإن هذه القضية لم تثر إلا في القرن السابع الهجري عندما أثارها ابن الضائع (ـ ٦٨٠ هـ)، وهذا دليل توقير منهم في عدم إعلان رفضهم، فلا شك أن النص النبوي موجود في حياتهم اليومية لكونهم مسلمين، ولعل عدم الاحتجاج يعود إلى سببين: الأول يعود إلى عدم انتشار الحديث بين المختصين منهم(١)، والثاني كون معظم النحاة الأوائل من المعتزلة، والنحو يمتاز بأنه علم عقلي كانت مادته الأولية عقلية، وهؤلاء المعتزلة قد غالوا في التنكر للسنة وتعنتوا كثيراً، لأجل فكرهم الاعتزالي، فلا يحتجون بحديث في العقيدة ولا في الأحكام، إذ وجدوا في السنة ما يخالف منهجهم العقلي المحدود.

وكان في مقدور النحاة الاحتجاج بالحديث المتواتر، لأن «الكثرة أحد شروط التواتر، إذا وردت بلا حصر عدد معين، لا تكون العادة قد أحالت تواطؤهم على الكذب»(٢). فهو نص لا يمكن دفعه والتشكيك بألفاظه، وذلك لقوته بتعدد إسناد الرواية وبتكرار ألفاظ النص.

والجدير بالذكر قلته بالنسبة للمعنوي فهو ليس بالقليل، كما أن تكرار المتن نفسه مع تعدد طرق الرواية يرجح أن الحديث مروي باللفظ، ولا يصح أن يكون المتواتر اللفظي ـ أي الذي تتكرر ألفاظه ـ منحصراً في حديث واحد هو «من كذب عليّ متعمداً» كما رأى الأستاذ مصطفى الزرقا(٣).

وربما نلتمس العذر لهؤلاء في تأخر التأكد من تعدد الطرائق المؤدية إلى التواتر، وتأخر وجود التصانيف الحديثية بالنسبة إلى جمع الحديث، فالموطأ لمالك بن أنس أقدم زمناً من التصانيف كلها، ولعل اشتهار حفظ القرآن هو السبب، إذ كان أسهل عليهم من الحديث الذي ابتعدوا عن الاحتجاج به لأنهم لا يحفظونه كالقرآن ولخوفهم التقول على النبي عليه الصلاة والسلام فلا بد أن نقدم النية الحسنة في هذا المقام.

ولم يكن المقصد من هذا البحث انتقاص النحويين وجهودهم، وبخسهم حقهم في ميدان حفظ اللغة العربية وتقعيدها، إنما كان المقصد ترسيخ القول بأن أغلب رواية الحديث كانت

(١) النحاة والحديث النبوي، د. حسن موسى الشاعر، ص/٦٢.
(٢) شرح النخبة، ابن حجر العسقلاني، ص/٣٨.
(٣) انظر كتابه: في الحديث النبوي، ص/٦٩، وانظر حاشية الدكتور نور الدين عتر في تحقيق «شرح النخبة» ص/٤٢، ففيها حدّ التواتر وأقسامه مع الأمثلة، ومعنى ندرة التواتر.

باللفظ، ولهذا رصُعت الكلام بمنهج الصحابة المبارك رضوان الله عليهم وتحريهم الدقيق في الحرص على لفظ الحديث النبوي الشريف والذود عنه لصيانة الأمة.

ونتتهي إلى أن عدم الاحتجاج بالركون إلى القول برواية المعنى ووجود الأعاجم لا يثبت لبرهان ولا يصح أن يؤخذ به، وأن الفئة التي أطلقت عدم الاحتجاج تحتاج إلى إعادة نظر وعودة إلى أسلوب المحدثين في نقل الرواية وطبيعة ثقافتهم الدينية واللغوية التي مكّنتهم من النقل الصحيح، أما الفئة التي أطلقت قبول الاحتجاج، فهي لم تحترز من وجود الحديث الضعيف أو الواهي، ولم تفصّل في أحسن المرويات وأقواها، ولم تبين على سبيل المثال فضل الصحيحين على السنن أو فضل السنن على المعاجم الحديثية المتأخرة، فالأمر يحتاج إلى تفصيل وليس من الصحة رفض مقولة الفئة الأولى بمقولة تحتاج إلى سند قوي، والصحيح الذي نأخذ به هو رأي المتوسطين، فهو يقدم لنا مجموعة كبيرة من الأحاديث ينبغي أن نحتج بها في مضمار النحو واللغة والأدب.

خاتمة :

نستنتج مما سبق أن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أساتذة علم مصطلح الحديث النبوي، فقد قدّموا لنا من خلال شواهد متعددة بياناً وافياً بترجيح النقل باللفظ، ولم يكن من الطبيعي أن يخالفهم التابعون في منهجهم الذي اقتضوه في مسألة دينية، يضاف إلى هذا أنهم قرنوا الحفظ بالكتابة وقيدوا العلم بها، مما يؤكد وجود التدوين الفردي في مرحلة مبكرة قبل مرحلة التدوين الرسمي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وكان في إمكان أوائل النحاة الاحتجاج بالمتواتر الذي لا يرقى إليه شك لتعدد طرقه ووحدة ألفاظه.

وقد حاول البحث الرد على شبهة الرواية بالمعنى، وأكّد أنها قليلة من خلال المنقول والمعقول، فتغيير اللفظ تقوّل على النبي عليه الصلاة والسلام، كما أن معظم الأحاديث كانت قصيرة لا تستعصي على الحفظ الدقيق، كما أكّد البحث أن الرواية بالمعنى ليست رخصة عامة، بل هي اضطرار في مواقف نادرة عند العلماء.

وإذا كان حرص العلماء على اللفظ في الاستفادة التشريعية واضحاً في كتب الفقه والأصول، فإن هذا الحرص محتم ومن باب أولى في اللغة، فلا يستساغ أن يصبح اللفظ مضطرباً ويظل المعنى صحيحاً.

وتبيّن مما سبق أن الرواة الأعاجم فصحاء، ولم يقتصر جهد الأعاجم على الرواية، فقد قُبل عطاؤهم في مجالات فكرية متعددة، فتفقهوا في العربية وأبدعوا في فنونها، فلذلك يعد إمكان ورود اللحن في روايتهم تخميناً لا يؤخذ به في ميزان المنهج العلمي.

وانتهى البحث في حل إشكال تعدد الرواية والألفاظ إلى تعدد المناسبات وتكراره عليه الصلاة والسلام للنص بألفاظ متعددة، وبيّن أن الإحجام عن الاحتجاج بالحديث لم يكن مقصوداً، ورجّح أن يكون السبب قلة معرفة الحديث النبوي، وكان هذا في فترة وجيزة ثم كان الاحتجاج بالحديث طبيعياً في الكتب المتأخرة، ولا سيما في كتب اللغويين، إذ تدل المعاجم على أنهم احتجوا بالحديث منذ بدء وضع المعاجم، وفرّق البحث بين مصطلحي الاحتجاج والاستشهاد وأن الأخير وارد حتى في كتب النحو الأولى، إذ ورد الحديث إلى جانب الاحتجاج بالقرآن والشعر، وأثبت البحث أن منهج المحدثين في الاستيثاق لم يبلغه

أي منهج آخر، وذلك بسبب الشروط القوية التي تتصل بالعقل إضافة إلى الدافع الديني الذي يفتقد في منهج آخر.

وحريٌ بالدارسين أن يطرحوا شبه المغرضين والجهلة في أن الحديث روي بالمعنى ويعودوا إلى تذوق نصوص الحديث الرائعة، ويؤمنوا بصحة ألفاظها ونسبتها إلى مبدعها، كما يؤمن الغربيون والمثقفون العرب اليوم أن ملحمتي الإلياذة والأوديسة لهوميروس (قرن ٩ ق.م) من الأدب الشفوي الذي كان يُغنى أو يتلى في الحفلات، ويدرس اليوم بدقة على أنه لفظ هو هوميروس مع أن الجماعات التي رووه أتت عليها سنون حتى دُوِّن، ولا شك أن العودة إلى دراسة نصوص الحديث معاصرة أدبية لأن النص الديني يواكب كل عصر، ولا سيما أن الحديث النبوي ثاني المصادر التشريعية في الإسلام.

المراجـــع

- أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، محمد عوامة، محمد هاشم الكتبي، ط /١، ١٩٧٨.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي، تح: أحمد محمد شاكر، ط/١ مطبعة السعادة بمصر.
- أصول الحديث علومه ومصطلحه، د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩.
- الأصول، دراسة إبيستولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د. تمام حسان، ط /١، دار الثقافة، الدار البيضاء بالمغرب، ١٩٨١.
- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ط/٣، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، د.ت.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ط/٢، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٥٩هـ.
- أقدم تدوين في الحديث النبوي أو صحيفة همام بن منبه، د. محمد حميد الله، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد محمد شاكر ط/٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١.
- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، القاهرة، ١٩٨٢.
- تحرير الرواية في تقرير الكفاية، محمد بن الطيب الفاسي، تح: د. علي حسن البواب، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٣.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، تح: عبد القادر أرناؤوط، ط/٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣.
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، إدارة الطبعة المنيرية بمصر.
- الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مصورة دار الكتب المصرية.

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، ط/١، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد ١٩٨٢.
- الحديث والمحدثون، د. محمد أبو زهو، ط/١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٨.
- الحريم السياسي، فاطمة المرنيسي، تح: عبد الهادي عباس، دار الحصاد، دمشق.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تح: د. عبد السلام هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩.
- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ط/٣، دمشق، ١٩٦٠.
- دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، ط/١، مكتبة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٥.
- الرسالة، الإمام الشافعي، تح: أحمد شاكر، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- زواهر الكواكب لبواهر المواكب، ابن سعيد التونسي، ط/١، تونس، ١٢٩٨ هـ.
- السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، ط/٢، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.
- سنن النسائي، دار الفكر، مصر ط/١، ١٩٣٠.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال، ط/١، نادي أبها الأدبي، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦.
- شرح النخبة، نزهة النظر في نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: د. نور الدين عتر، ط/١، مطبعة الصباح، دمشق، ١٩٩٢.
- صحيح البخاري، تح: د. مصطفى البُغا ط/١، مطبعة الهندي، دمشق، ١٩٧٦.
- صحيح مسلم بشرح النووي، تح: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط/١، دار الفد العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧.
- العصر الإسلامي، د. شوقي ضيف، ط/٧، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣.
- علم الحديث والدراسات الأدبية، د. نور الدين عتر، ط/١، جامعة حلب، ١٩٨٦.

- علوم الحديث، ابن الصلاح، تح: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط/٣، ١٩٨٤.
- علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ط/١٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، البدر العيني، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط/١، مؤسسة دار الهجرة، قم بإيران، ١٤٠٩هـ.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤.
- في الحديث النبوي، مصطفى الزرقا، ط/٢، جامعة دمشق، ١٩٥٦.
- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، مجلة المجمع اللغوي، القاهرة.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط/٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦.
- المستصفى، الإمام الغزالي، ط/١، مطبعة بولاق بمصر، ١٣٢٢هـ.
- منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ط/٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١.
- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، د. صلاح الدين الإدلبي، ط/١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.
- الموطأ، الإمام مالك بن أنس، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بمصر.
- النحاة والحديث النبوي، د. حسن موسى الشاعر، ط/١، وزارة الثقافة والشباب، ١٩٨٠.